

تقييم وتحليل اداء المصارف التجارية عبر مؤشرات الرافعة المالية
 دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية في سوق العراق للأوراق المالية
 للمدة (2011-2020)

**Evaluation and analysis of the performance of commercial banks
 through indicators of financial leverage**

**Analytical study of a sample of commercial banks in the Iraqi
 Stock Exchange For the period (2011-2020)**

الباحثة نوره محسن دخيل

Noora Mohsen Dekhel

noora.m@s.uokerbala.edu.iq

جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد،

كربلاء، العراق

University of Karbala, College

of Administration and

Economics, Karbala, Iraq

أ.م. د كمال كاظم جواد

Kamal kathem Jwad

kamal.k@uokerbala.edu.iq

جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد،

كربلاء، العراق

University of Karbala, College

of Administration and

Economics, Karbala, Iraq

المستخلص:

هدف البحث الى التعرف على مؤشرات الرافعة المالية للحصول على مؤشرات تساعد في تقييم الاداء المصرفي ومعرفة مدى قدرة المصارف على تمويل موجوداتها بأموال الغير , واستخدم البحث اداتين من ادوات التحليل المالي النسب المالية وكذلك تحليل الاتجاه بالاستناد الى سنة اساس , وقد اجريت هذه الدراسة لعينة مكونه من (10) مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية , للمدة (2011-2020), واعتمدت الدراسة على البيانات السنوية المنشورة في القوائم المالية, ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث من خلال تحليل اتجاه نسب الرافعة المالية ان المصرف الاهلي العراقي حقق نتائج موجبة لجميع النسب طيلة سنوات الدراسة وهذا يدل على ان المصرف يعتمد بشكل كبير على التمويل المقترض وان مطلوباته قادرة على تمويل الموجودات, وفي نسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية نلاحظ ان مصرف الخليج التجاري ومصرف الاتحاد العراقي حققا نسب موجبة ايضا, ومن اهم التوصيات التي توصل اليها البحث هي ضرورة اهتمام المصارف بمؤشرات الرافعة المالية ويفضل استخدام اكثر من اداة وذلك لان كل منها يعطي صورة تفصيلية و واضحة في تقييم اداء المصارف.

الكلمات المفتاحية: الاداء المصرفي , الرافعة المالية , العوامل المؤثرة على الاداء , تحليل الاتجاه .

Abstract:

The aim of the research is to identify the indicators of financial leverage to obtain indicators that help in evaluating financial performance and knowing the extent of the banks' ability to finance their assets with the funds of others. The research used two tools of financial analysis tools of financial ratios as well as analysis The trend based on a base year, and this study was conducted for a sample consisting of (10) commercial banks listed in the Iraqi Stock Exchange, for the period (2011-2020), and the study relied on the annual data published in the financial statements, and one of the most important conclusions reached by the research from During the analysis of the trend of financial leverage ratios, the National Bank of Iraq achieved positive results for all ratios throughout the years of study, and this indicates that the bank relies heavily on borrowed financing and that its liabilities are able to finance assets, and in the ratio of long-term debts to equity, we note that the Gulf Commercial Bank and the Bank The Iraqi Federation also achieved positive percentages, One of the most important recommendations reached by the research is the need for banks to pay attention to indicators of financial leverage, and it is preferable to use more than one tool, because each of them gives a detailed and clear picture in evaluating the performance of banks.

Keywords: banking performance, financial leverage, factors affecting performance, trend analysis.

1- مقدمة:

ان التوسع في الانشطة المصرفية , جعل ادارة المصارف والمؤسسات المالية كافة بحاجة ماسة الى معلومات منظمة ومؤشرات مالية يستندون اليها في اتخاذ القرارات, وان القوائم المالية تعد المصدر الرئيسي لاستخراج تلك المعلومات من خلال اظهار النتائج ومدلولاتها, وان المؤشرات التي يتم الحصول عليها من عملية تحليل الاتجاه لنسب الرافعة المالية للقوائم تتأثر بشكل رئيسي بالأسس المحاسبية التي تم اعداد القوائم المالية على اساسها.

في هذا السياق قد تناول البحث موضوع تقييم الاداء المصرفي باستخدام تحليل الاتجاه لنسب الرافعة المالية لغرض معالجة مشكلة البحث التي تدور حول امكانية ادوات التحليل المالي في تحديد نقاط القوة والضعف من اجل الحفاظ على المركز المالي للمصرف في ظل الظروف الاقتصادية المختلفة التي يواجهها الجهاز المصرفي في العراق, استخدم البحث اداتين من ادوات التحليل المالي وهما نسب الرافعة المالية و تحليل الاتجاه الذي يوضح التغيرات التي تحدث للبنود في القوائم المالية ومقارنتها لعدة فترات مالية, وان استعمال هذا الأسلوب يتطلب توفر قوائم مالية لسنوات عديدة مع تحديد سنة أساس غالباً ما تكون السنة الأولى لمعرفة التغييرات.

2- منهجية البحث:**1-2- مشكلة البحث:**

شهد الجهاز المصرفي عدة تغييرات قد يكون تأثيرها مباشر او غير مباشر على المصارف التجارية , اذ ان لانفصال الادارة عن الملكية , وكبر حجم المؤسسات المالية وتعددتها يستدعي ان يكون هنالك بعض الاجراءات المحايدة , اذ تم التوجه الى القوائم المالية التي تتصف بالعمومية وعدم التحيز, لتعد من اهم مدخلات التحليل المالي الذي يحتاج الى بيانات حقيقية لأجل تحقيق الموائمة والتوافق بين ادوات التحليل المالي في المصارف التجارية بما يتناسب مع طبيعة تلك المصارف وتوجهاتها المالية من اجل تقييم الاداء المصرفي, ومن ذلك الجدول الفكري تنبثق مشكلة هذه الدراسة التي تتمثل في التساؤلات الآتية

تتمحور مشكلة البحث بالتساؤلات الرئيسية الآتية:

- هل يمكن للمصارف التجارية تحديد نقاط القوة ومحاولة تعزيزها فضلاً عن التعرف على نقاط الضعف ومحاولة تلافيها باستخدام تحليل الاتجاه لنسب الرافعة المالية من اجل المحافظة على المركز المالي في ظل الظروف الاقتصادية المختلفة التي يواجهها الجهاز المصرفي في العراق ؟
- ما هو مقدار التغير في نسب الرافعة المالية الذي يتمكن فيه تحليل الاتجاه في تقييم الاداء المصرفي ؟
- هل تستطيع ادارة المصارف التجارية تشخيص المشاكل الادارية و وضع خطط مستقبلية للنهوض بواقع الاداء المصرفي من خلال تحديد اتجاه مؤشرات الرافعة المالية المستخرجة من القوائم المالية ؟

2.2 فرضيات البحث:

من أجل الاجابة على التساؤلات الواردة في مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضيات بالشكل الآتي:

- استخدام تحليل الاتجاه لنسب الرافعة المالية في تحليل القوائم المالية (المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة) سيؤدي الى تشخيص نقاط القوة والضعف في اداء هذه المصارف .
- ان استخدام تحليل الاتجاه لنسب الرافعة المالية يساعد ادارة المصرف على معرفة اتجاه أنشطة المصرف فيما اذا كان ايجابيا او سلبيا, وان التغير الايجابي في تحليل الاتجاه لنسب الرافعة المالية يدل على ان المصرف متمكن من رفع مستوى اداءه .
- استخدام تحليل الاتجاه لنسب الرافعة المالية تمكن المصارف التجارية والجهات ذات الصلة في اتخاذ القرارات و وضع الخطط المستقبلية من اجل رفع قيمة الاداء المصرفي .

3-2-اهمية البحث:

الرافعة المالية هي من اهم الادوات التي تستخدمها المصارف في منح الائتمان لغرض رفع مستوى اداء المصرف, وان اهمية مؤشرات الرافعة المالية تجسدت في تقييم الاداء للمدة الماضية والحاضرة , و في ظل التطور الاقتصادي وسعي ادارة المصرف الى تعظيم الربحية من خلال التمويل بالاقتراض لابد من دراسة ذلك القرار بشكل جيد والموازنة بين التمويل المقترض والتمويل الممتلك في المصارف التجارية .

4-2-هدف البحث:

ان هذا البحث يهدف الى مجموعة من النقاط واهمها ما يأتي

- التعرف على مؤشرات الرافعة المالية وتحليل الاتجاه .
- معرفة الحقائق التي قد تغيبها الارقام وتحويلها الى معلومات قادرة على تشخيص الوضع المالي للمصرف وذلك باستخدام (تحليل نسب الرافعة المالية وتحليل الاتجاه العام بالاستناد الى سنة اساس)

(c) الحصول على مؤشرات تساعد في تقييم الاداء المالي ومعرفة مدى قدرة المصارف على تمويل موجوداتها بأموال الغير .

2-5 الوسائل المالية والاحصائية المستخدمة في الدراسة:

استخدمت الباحثة مجموعة من الوسائل المالية والاحصائية لتحليل بيانات الدراسة والحصول على افضل النتائج , اذ قامت الباحثة باستخدام برنامج (Microsoft Excel) لتحليل مؤشرات الرافعة المالية واستخرجها لتكون مدخلات لتحليل الاتجاه العام .

2-6 مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وهي مصرف (سومر التجاري , الخليج التجاري , الشرق الاوسط , التجاري العراقي , الاستثمار العراقي , الاهلي العراقي , الموصل للتنمية والاستثمار , بغداد , الائتمان العراقي , الاتحاد العراقي), وتم اختيار عينة تتكون من عشرة مصارف تجارية اعتماداً على توفر البيانات واستمرار عمل المصارف لمدة الدراسة الممتدة من 2011 الى 2020 وهي مدة الدراسة المطبقة .

3- الجانب النظري للبحث:

3-1 مفهوم الاداء المصرفي:

يعرف الاداء المصرفي بأنه المقياس الأنسب لأداء الشركات بشكل عام والمصارف خاصة وغالباً ما يوصف بربحية المصارف لاستخدام هوامش الربح غالباً في قياس الأداء المالي , اذ هو سلوك مقيم على مرجعية مشاركته في تقصي اهداف المصرف النهائية بما يعكس سلوك العاملين إذا كان ملائماً أو غير ملائم مع الاخذ بالاعتبار جميع اهداف المصرف (Johnston&Marshall,2010:397), تستطيع المصارف تحقيق اهدافها من خلال التركيز على الاداء المصرفي عبر الاتي(David , 2000: 10) :

- دعم العناصر الجيدة وتحديد نقاط القوة لتحسينها ونقاط الضعف لتجنبها.
- توفير البيانات من جميع المستويات الإدارية من اجل وضع قرارات إدارية مناسبة.
- إدراك المتحقق من أهداف المصرف في المدة المحددة لهذه الاهداف.
- دعم المصرف في وضع المقاييس الضرورية لتحديد مستوى الأداء الملائم واستمرار المراجعة الدورية للأداء للقيام بالتحسينات المستمرة.
- التعرف على الأخطاء والانحرافات ووضع الخطوات الضرورية لمعالجتها.

3-2 العوامل المؤثرة على الاداء المالي:

هناك مجموعتين من العوامل التي تؤثر على الاداء المالي للمصارف التجارية وتقسّم الى:

(a) العوامل الداخلية:

وهي عوامل تتأثر بالأساس بالقرارات الداخلية للمصرف وتتمثل في خصائص المصرف التي تؤثر في ادائه وتقسّم الى:

• الرافعة المالية

يمكن تعريف الرافعة المالية بأنها مقدار التمويل بالدين وتقاس بنسبة الدين الى حق الملكية (نسبة الدين / حقوق الملكية), ويشير إلى مدى استخدام المصرف لأمواله المقترضة , فارتفاع نسبة الرافعة المالية يشير الى ارتفاع مخاطرة الإفلاس إذا لم يكن المصرف قادر على تسديد دفعات الدين , في حالة عدم قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها سيكون هناك صعوبة بالنسبة لها في الحصول على ديون جديدة من السوق. ومع ذلك , يمكن زيادة أرباح المساهمين على أموالهم المستثمرة وتحسين الاستفادة من المزايا الضريبية المتعلقة بتمويل الديون (Ahna,2006:317).

• السيولة

تشير السيولة إلى مدى استحقاق الخصوم في السنة التالية التي يمكن سدادها من الأصول السريعة للشركة, ويمكن قياس نسبة السيولة عن طريق احتساب النسبة بين الأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة (النسبة الحالية) , يُظهر القدرة على تحويل الأصل إلى نقد بسرعة ويعكس قدرة الشركة على إدارة رأس المال العامل عند الاحتفاظ بها في المستويات العادية , يمكن للشركة استخدام الأصول السائلة لتمويل أنشطتها واستثماراتها عندما يكون التمويل الخارجي غير متاحاً أو يكون مكلفاً للغاية, فعندما تكون السيولة عالية للمصارف يمكنها مواجهة حالات الطوارئ غير المتوقعة وتلبية احتياجاتها لسداد التزاماتها , من ناحية أخرى يؤدي ذلك الى انخفاض مستوى الربح (Liargovas and Skandalis,2008:184).

• حجم المصرف

هناك علاقة ايجابية بين حجم المصرف والربحية وهذا بدوره يؤثر على الاداء المالي ويعد مؤشر جيد لكفاءة المصرف (Vijayakumar and Tamizhselvan,2010:44). ان المنظمات الكبيرة ممكن ان تستغل اقتصاديات الحجم والنطاق، الا في بعض المنظمات التي قد تعاني من مستوى متدني من الكفاءة الذي يؤثر بشكل سلبي على الاداء المالي، في حين تواجه المنظمات الصغيرة صعوبة في منافسة المنظمات الكبيرة في أسواق المنافسة العالية (Athanosoglou,etal,2005:4-37).

• عمر المصرف

أن المصارف الاقدم تعاني من عدم المرونة والقدرة على التغيير استجابة للتطورات البيئية. ونتيجة لذلك ، فإن المصارف الأحدث والأصغر تستحوذ على حصتها في السوق على الرغم من العيوب مثل نقص رأس المال والأسماء التجارية وسمعة المصرف مع المصارف الأقدم. (Kakani et al, 2001:12).

(b) العوامل الخارجية:

وهي العوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية للمصرف ، والتي يصعب السيطرة عليها ، ومن أهم تلك العوامل هي ، (Kotler :66) 2004:

• العوامل القانونية والسياسية

وتتمثل في العوامل القانونية والسياسية للبلد الذي تعمل المصارف وفق انظمتها، اذ تتحكم في العمل المصرفي وفق التشريعات والقوانين المعلنة والتي لا يمكن مخالفتها .

• العوامل الاقتصادية

وتشمل أنشطة النظام الاقتصادي السائد في البلد الذي يقيم فيه المصرف وتأثيرها على العمل المصرفي والموارد المتاحة في البلد ، وكذلك البيئة الاستثمارية والفرص الاستثمارية المتوفرة .

• العوامل الاجتماعية والثقافية

وتعني العادات والعرف التقليدي والمعتقدات التي يؤمن بها المجتمع ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر في قرارات المجتمع الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة المصرفية والخدمات التي تقدمها المصارف .

3-3 مفهوم نسب الرافعة المالية:

ان نسب الرفع المالي من اهم النسب المالية من وجهة نظر المقترضين والمستثمرين وكذلك ادارة المصرف ، حيث أن هذه النسب تبين مدى مساهمة الديون الممثلة في بالالتزامات قصيرة الأجل وطويلة الأجل في تمويل موجودات المصرف مقارنة بأموال المساهمين ، ومن خلال نسب الرفع المالي نستطيع معرفة نسبة حقوق المساهمين وكذلك نسبة القروض أو الديون الخارجية ، وتستخدم هذه النسب من اجل توضيح العلاقة بين أموال المساهمين والأموال المقدمة من قبل المقرضين ومدى التوازن بينهما (Harrington , 2013:193).

3-4 مؤشرات الرافعة المالية:

(a) نسبة الدين إلى حقوق الملكية

لتقييم مدى استخدام الشركة للأموال المقترضة ، قد نستخدم العديد من نسب الدين المختلفة ، ويتم حساب نسبة الدين إلى حقوق الملكية ببساطة عن طريق قسمة إجمالي دين المصرف (بما في ذلك المطلوبات المتداولة) على حقوق المساهمين وفق المعادلة الآتية :

$$\text{نسبة الدين الى حق الملكية} = \frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{حق الملكية}} \times 100\% \dots \text{معادلة (1)}$$

اذ يفضل الدائون انخفاض هذه النسبة فكلما انخفضت كلما ارتفع مستوى تمويل المصرف الذي يقدمه المساهمون ، حيث تعتبر حقوق المساهمين وسادة امان للدائنين (هامش الامان)، وتختلف نسبة الدين الى حقوق الملكية وفقا لطبيعة العمل وتنوع التدفقات النقدية ، حيث تعطينا مقارنة نسبة الدين الى حق الملكية لمصرف معين مع المصارف المماثلة مؤشرا عاما على الجدارة الائتمانية والمخاطر المالية للمصرف (Horne & Wacuowicz, 2005:140).

(b) نسبة الديون طويلة الأجل : بالإضافة إلى نسب الدين السابقة قد ترغب المصارف في حساب النسبة التالية التي تتعامل فقط مع الديون طويلة الأجل والتي تقاس بالمعادلة التالية :

$$\text{نسبة الديون طويلة الاجل} = \frac{\text{الدين طويل الاجل}}{\text{حق الملكية}} \times 100\% \text{...معادلة (2)}$$

حيث يمثل مقام هذه النسبة هيكل راس مال المصرف والتي يتم احتسابها عن طريق طرح المطلوبات الكلية من الموجودات الكلية , وتوضح نسبة الدين طويل الاجل الى حق الملكية المدى الذي يستخدم فيه الدين طويل الاجل (السندات والرهون العقارية) للتمويل الدائم او الرفع المالي للمصرف , وتستند هذه النسبة الى الارقام المحاسبية والقيمة الدفترية واحيانا يمكن احتسابها باستخدام قيم السوق , ويمكن القول ان هذه النسبة تخبرنا بمدى مساهمة راس المال من قبل الدائنين والمالكين (Horne & Wacuowicz, 2005: 141) .

(c) نسبة المديونية

وتعد هذه النسبة مقياس للمخاطر التي تواجه الدائنين على المدى الطويل، اذ تقيس هذه النسبة الموجودات التي تم تمويلها بالدين (من اموال الدائنين) وتحسب هذه النسبة وفق المعادلة التالية (Carcello etal, 2006: 680):

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\% \text{...معادلة (3)}$$

(d) عدد مرات تغطية الفائدة

وهي احد نسب الرافعة المالية التي تقيس قدرة المصرف على دفع فوائد القروض من الارباح التي يحققها ، وان ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشرا على قدرة المصرف بالوفاء بالتزاماته بدفع فوائد القروض مما يزيد ثقة المصرف لدى الدائنين ويمكن حساب هذه النسبة بالمعادلة التالية (Brealey & Myers, 2000:825) :

$$\text{عدد مرات تغطية الفائدة} = \frac{\text{الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الفوائد السنوية المدفوعة}} \times 100\% \text{...معادلة (4)}$$

3-5 مفهوم تحليل الاتجاه (التحليل الأفقي):

يدرس تحليل الاتجاه التاريخ المالي للمصرف من اجل المقارنة , ومن خلال النظر في اتجاه نسبة معينة يرى المحلل المالي ما إذا كانت هذه النسبة تنخفض أم ترتفع أم تبقى ثابتة نسبيا, وهذا يساعد في الكشف عن المشاكل التي تواجه عمل المصرف أو مراقبة الإدارة الجيدة (Gibson,2013:208), فالتحليل الأفقي عبارة عن تحليل يعتمد على الاتجاه ليوضح التغيرات التي تحدث للبيانات المالية ومقارنتها لعدة فترات مالية, وان استعمال هذا الأسلوب يتطلب توفر قوائم مالية لسنوات عديدة مع تحديد سنة أساس غالبا ما تكون السنة الأولى لمعرفة التغييرات الحاصلة للسنوات اللاحقة (Paramasivan&Subramanian,2009:14).

4- الجانب التطبيقي للبحث:

تحليل الاتجاه لنسب الرافعة المالية (المديونية)

ان نسب المديونية توضح مدى مساهمة الديون الممثلة في بالالتزامات قصيرة الأجل وطويلة الأجل في تمويل موجودات المصرف مقارنة بأموال المساهمين ، وارتفاع هذه النسبة يعني اعتماد المصرف بشكل كبير على التمويل المقترض , وان التمويل المقترض يكون اقل كلفة من التمويل بحق الملكية .

4.1 التحليل المالي المركب لنسبة الدين الى حق الملكية:

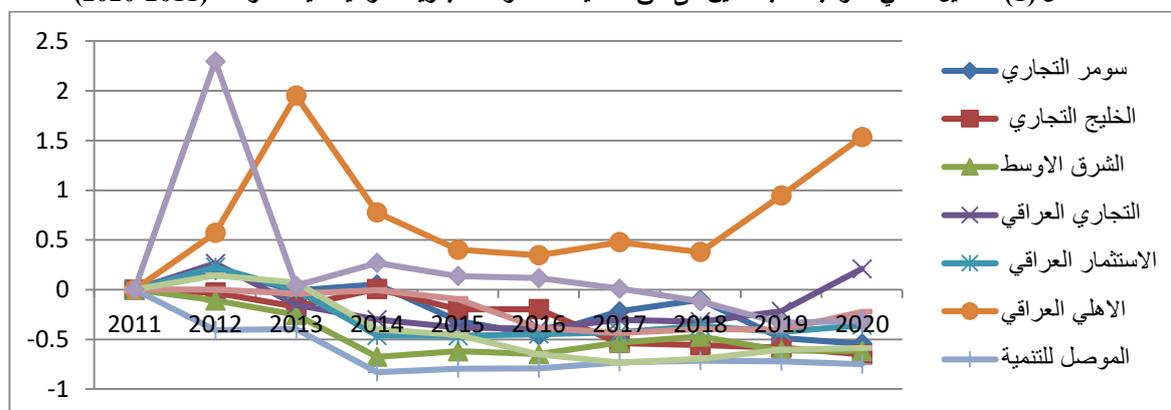
ان هذه النسبة تم تحليلها بناء على المعادلة (1), وتستخدم هذه النسب من اجل توضيح العلاقة بين اموال المساهمين والأموال المقدمة من قبل المقرضين ومدى التوازن بينهما , وان ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشر ايجابي لإدارة المصرف لكونها توضح بان المصرف يتمتع بجدارة ائتمانية عالية .

الجدول (1) التحليل المالي المركب لنسبة الدين الى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (2011-2020)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الانتمان	الاتحاد العراقي
2011	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2012	19.85%	-3.03%	-10.81%	26.34%	22.66%	57.04%	-40.73%	0.13%	14.38%	229.72%
2013	-0.76%	-17.28%	-25.25%	-15.30%	-0.27%	195.12%	-39.60%	-3.97%	7.13%	3.93%
2014	5.17%	0.73%	-67.52%	-30.18%	-46.13%	77.65%	-82.95%	-0.37%	-39.95%	26.94%
2015	-31.37%	-19.87%	-61.96%	-38.22%	-46.53%	40.21%	-79.39%	-9.44%	-45.42%	13.71%
2016	-45.92%	-19.73%	-64.73%	-39.33%	-44.73%	34.54%	-79.22%	-38.42%	-64.98%	11.66%
2017	-21.73%	-53.65%	-53.27%	-30.28%	-42.92%	47.82%	-73.02%	-43.51%	-73.42%	1.01%
2018	-10.26%	-55.81%	-47.11%	-32.15%	-36.37%	37.84%	-71.50%	-39.75%	-69.44%	-11.59%
2019	-48.74%	-58.37%	-61.20%	-21.72%	-42.57%	94.64%	-72.23%	-40.41%	-60.54%	-33.70%
2020	-54.40%	-65.09%	-61.65%	20.98%	-35.82%	153.63%	-75.05%	-22.22%	-58.67%	-30.94%

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات (2011-2020) وباستخدام مخرجات برنامج الاكسل.

الشكل (1) التحليل المالي المركب لنسبة الدين الى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (2011-2020)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (1)

• مصرف سومر التجاري

نلاحظ من الجدول (1) ان المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة الدين الى حق الملكية خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة 2012 و 2014، اذ حقق المصرف نسب موجبة في تلك السنتين نتيجة ارتفاع اجمالي المطلوبات مقابل حق الملكية، اذ نلاحظ من الجدول (1) ان المصرف حقق اعلى نسبة في سنة 2012، وكان ذلك نتيجة ارتفاع مبلغ الودائع والحسابات الجارية كما موضح في الميزانية العمومية، وهذا يدل على ان المصرف استخدم جهوده في استقطاب الاموال المقترضة لتمويل الموجودات لغرض تحقيق افضل ربحية، اما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة تحققت النتائج السالبة نتيجة اعتماد المصرف على التمويل الممتمك.

• مصرف الخليج التجاري

من الجدول (1) نلاحظ ان المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة الدين الى حق الملكية خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة 2014، وكان ذلك نتيجة ارتفاع اجمالي المطلوبات والذي تمثل في بند حسابات التوفير مقارنة بحق الملكية كما

موضح في الميزانية العمومية , اما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة كانت نسبة التمويل بحق الملكية اكبر من التمويل المقترض .

• مصرف الشرق الاوسط

نلاحظ من الجدول (1) ان المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة الدين الى حق الملكية طيلة سنوات الدراسة , نتيجة انخفاض اجمالي المطلوبات مقارنة بحق الملكية , وهذا يبين ان المصرف يعتمد على التمويل الممتمك بنسبة اكبر من التمويل بالدين , ويكون هذا مؤشر جيد بالنسبة للدائنين لكون حق الملكية وسادة امان لهم , اما ادارة المصرف تفضل ارتفاع النسبة لكون ذلك يعظم الربحية .

• المصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (1) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة الدين الى حق الملكية في السنوات 2012 و 2020 , نتيجة ارتفاع المطلوبات المتداولة , اما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة كانت النسب منخفضة مقارنة بسنة الاساس نتيجة ارتفاع التمويل بحق الملكية .

• مصرف الاستثمار العراقي

نلاحظ من الجدول (1) ان المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة الدين الى حق الملكية خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة 2012, اذ حقق المصرف نسبة موجبة في تلك السنة وكما اوضحت الادارة بان المصرف استخدم جهود مكثفة لاستقطاب الودائع, ومن اهم تلك الوسائل زيادة الفائدة وترغيب الزبائن لغرض الايداع , اما في السنوات اللاحقة انخفضت النسبة عما كانت عليه في سنة الاساس وذلك نتيجة ارتفاع حق الملكية .

• المصرف الاهلي العراقي

نلاحظ من الجدول (1) ان المصرف الاهلي العراقي حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة الدين الى حق الملكية طيلة سنوات الدراسة, وهذا يوضح بان المصرف يعتمد بشكل كبير على التمويل المقترض , اذ نلاحظ ان المصرف حقق افضل نسبة في سنة 2012 و 2020 وذلك نتيجة تركيز المصرف على استقطاب الودائع وزيادة قاعدة عملاءه كما اشارت ادارة المصرف الى ذلك.

• مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

نلاحظ من الجدول (1) ان المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة الدين الى حق الملكية خلال سنوات الدراسة, وهذا يدل على ان المصرف لم يصل الى مستوى الاداء الذي حققه في سنة الاساس في الحصول على التمويل المقترض, وانه يعتمد بشكل رئيسي على التمويل بحق الملكية .

• مصرف بغداد

نلاحظ من الجدول (1) ان المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة الدين الى حق الملكية خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة 2012, اذ حقق المصرف نسبة موجبة في تلك السنة نتيجة ارتفاع المطلوبات وتمثل في بند الودائع والحسابات الجارية كما موضح في الميزانية العمومية , اما في السنوات اللاحقة انخفضت النسبة عما كانت عليه في سنة الاساس وذلك نتيجة ارتفاع التمويل بحق الملكية .

• مصرف الائتمان العراقي

نلاحظ من الجدول (1) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة الدين الى حق الملكية في السنوات 2012-2013, نتيجة ارتفاع اجمالي المطلوبات في تلك المدة , اما في السنوات اللاحقة انخفضت النسبة مقارنة بسنة الاساس , وذلك يدل على انخفاض التمويل بالدين مقابل ارتفاع التمويل بحق الملكية .

• مصرف الاتحاد العراقي

نلاحظ من الجدول (1) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة الدين الى حق الملكية خلال السنوات الاولى للدراسة , نتيجة ارتفاع مصادر التمويل بالدين والحسابات الجارية والودائع كما اشارت ادارة المصرف الى ذلك , اما في السنوات 2018-2020 انخفضت النسبة مقارنة في سنة الاساس وذلك يدل على ارتفاع التمويل بحق الملكية مقابل التمويل بالدين .

نلاحظ من الشكل (1) ان المصارف عينة الدراسة في انخفاض مستمر لتحليل اتجاه نسبة الدين الى حق الملكية باستثناء المصرف الاهلي العراقي الذي حقق افضل النتائج مقارنة بالمصارف الاخرى عينة الدراسة .

4.2 التحليل المالي المركب لنسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية:

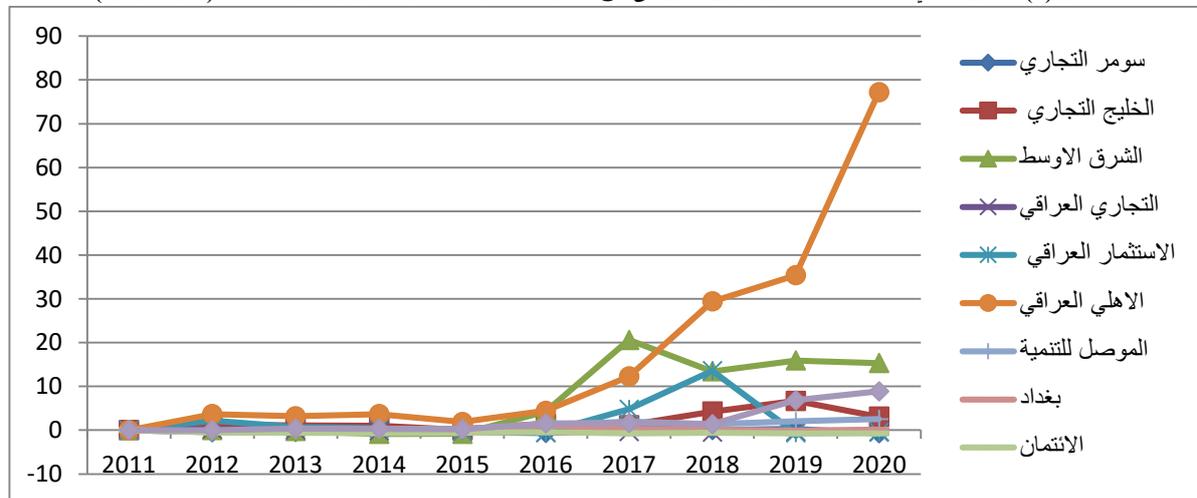
ان هذه النسبة تم تحليلها بناء على المعادلة (2), وتستخدم هذه النسب من اجل معرفة مساهمة الديون طويلة الاجل في تمويل المصرف .

الجدول (2) التحليل المالي المركب لنسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (2011-2020)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الانتمان	الاتحاد العراقي
2011	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2012	-47.63%	132.49%	0.58%	24.81%	214.88%	365.58%	-38.94%	-30.99%	-53.77%	1.94%
2013	-41.94%	105.82%	-21.13%	8.09%	69.12%	318.14%	23.76%	-44.11%	-55.46%	38.80%
2014	-36.32%	103.81%	-86.12%	-20.71%	39.83%	365.56%	29.21%	-47.53%	-66.92%	30.81%
2015	-45.48%	6.09%	-81.59%	-25.26%	-20.38%	187.44%	29.37%	38.90%	-61.52%	24.84%
2016	-63.57%	154.56%	422.74%	-57.32%	-53.11%	444.28%	119.18%	105.68%	-45.99%	155.42%
2017	88.85%	113.29%	2060.94%	-30.45%	480.60%	1225.56%	197.66%	28.95%	-71.04%	165.24%
2018	3.14%	423.02%	1342.84%	-47.47%	1359.49%	2940.81%	141.66%	17.09%	-60.89%	135.22%
2019	28.50%	667.02%	1591.57%	-32.62%	-62.68%	3539.77%	202.44%	-8.42%	-74.41%	682.28%
2020	-69.91%	306.67%	1531.58%	-30.58%	-49.81%	7721.58%	251.30%	12.16%	-76.13%	885.90%

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات (2011-2020) وباستخدام مخرجات برنامج الاكسل.

الشكل (2) التحليل المالي المركب لنسبة الدين طويل الاجل الى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (2011-2020)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (2)

• مصرف سومر التجاري

نلاحظ من الجدول (2) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية في السنوات 2017-2019, نتيجة ارتفاع بنود المطلوبات طويلة الاجل كما موضح في الميزانية العمومية , اما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة انخفضت النسبة مقارنة بسنة الاساس , وذلك نتيجة ارتفاع التمويل بحق الملكية مقارنة بتمويل الدين طويل الاجل .

• مصرف الخليج التجاري: نلاحظ من الجدول (2) ان مصرف الخليج التجاري حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة

الديون طويلة الاجل الى حق الملكية طيلة سنوات الدراسة, وذلك نتيجة ارتفاع نسبة التمويل بالدين طويل الاجل

مقارنتا بالتمويل بحق الملكية, وهذا يدل على ان المصرف مرفوع ماليا بشكل جيد ويتمتع بجدارة ائتمانية لاستقطاب التمويل بالدين طويل الاجل .

• مصرف الشرق الاوسط

نلاحظ من الجدول (2) ان مصرف الخليج التجاري حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية خلال السنوات 2013-2015 , وذلك نتيجة زيادة راس المال المدفوع وان قسم من هذه الزيادة كانت نتيجة تحويل الارباح القابلة للتوزيع الى راس مال والقسم الاخر كان نتيجة طرح اسهم زيادة راس المال للاكتتاب هذا كما اشارت اليه ادارة المصرف, اما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة نلاحظ ان المصرف حقق نتائج موجبة نتيجة ارتفاع نسبة التمويل بالدين طويل الاجل .

• المصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (2) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية في السنوات 2012-2013, نتيجة ارتفاع التمويل بالدين طويل الاجل اذ حقق المصرف اعلى نسبة في سنة 2012 وانخفضت النسبة في سنة 2013 عن السنة السابقة نتيجة ارتفاع راس المال المدفوع من 100 مليار الى 150 مليار دينار عراقي , وفي السنوات اللاحقة انخفضت النسبة عما كانت عليه في سنة الاساس نتيجة ارتفاع نسبة التمويل بحق الملكية اذ تم زيادة راس المال المدفوع في تلك السنوات ليصل الى 250 مليار دينار عراقي وهذا كما موضح في الميزانية العمومية .

• مصرف الاستثمار العراقي

نلاحظ من الجدول (2) ان المصرف حقق نتائج متذبذبة لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية خلال سنوات الدراسة, اذ حقق المصرف نتائج سالبة في السنوات 2015-2016 وكذلك في 2019-2020, وذلك نتيجة ارتفاع نسبة التمويل الممتلك, اما في السنوات الاخرى من مدة الدراسة حقق المصرف نتائج موجبة مقارنة بسنة الاساس وذلك نتيجة ارتفاع التمويل بالدين طويل الاجل .

• مصرف الاهلي العراقي

نلاحظ من الجدول (2) ان المصرف الاهلي العراقي حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية طيلة سنوات الدراسة , وهذا يعني ان المصرف مرفوع ماليا بشكل جيد حيث نسبة التمويل المقترض بالدين طويل الاجل اكبر من نسبة التمويل بحق الملكية .

• مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

نلاحظ من الجدول (2) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة 2012, نتيجة انخفاض نسبة التمويل بالدين طويل الاجل مقابل ارتفاع حقوق المساهمين نتيجة زيادة راس المال المدفوع في تلك السنة , اما في السنوات اللاحقة نلاحظ ان المصرف حقق نتائج جيدة مقارنة بسنة الاساس

• مصرف بغداد

نلاحظ من الجدول (2) ان المصرف حقق نتائج متذبذبة لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية خلال سنوات الدراسة, اذ حقق المصرف نتائج سالبة في السنوات 2012-2014 وكذلك في سنة 2019 وذلك نتيجة ارتفاع نسبة التمويل بالدين طويل الاجل , اما في السنوات المتبقية كانت النسبة جيدة مقارنة بسنة الاساس .

• مصرف الائتمان العراقي

نلاحظ من الجدول (2) ان مصرف الائتمان العراقي حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية خلال سنوات الدراسة, وهذا يدل على ان المصرف لم يصل الى مستوى الاداء الذي حققه في سنة الاساس في الحصول على التمويل المقترض طويل الاجل , اذ انه يعتمد بشكل كبير على التمويل الممتلك.

• مصرف الاتحاد العراقي

نلاحظ من الجدول (2) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية طيلة سنوات الدراسة, وذلك يدل على ان المصرف يعتمد بشكل كبير على التمويل المقترض طويل الاجل, ويتمتع هذا النوع من التمويل بانه لا يحتاج الى سيولة عالية .

نلاحظ من الشكل (2) ان المصارف عينة الدراسة كانت متقاربة في الاداء باستثناء المصرف الاهلي العراقي الذي كان في تزايد مستمر وذلك يدل على ان المصرف يعتمد بشكل كبير على التمويل بالدين طويل الاجل .

4.3 التحليل المالي المركب لنسبة المديونية:

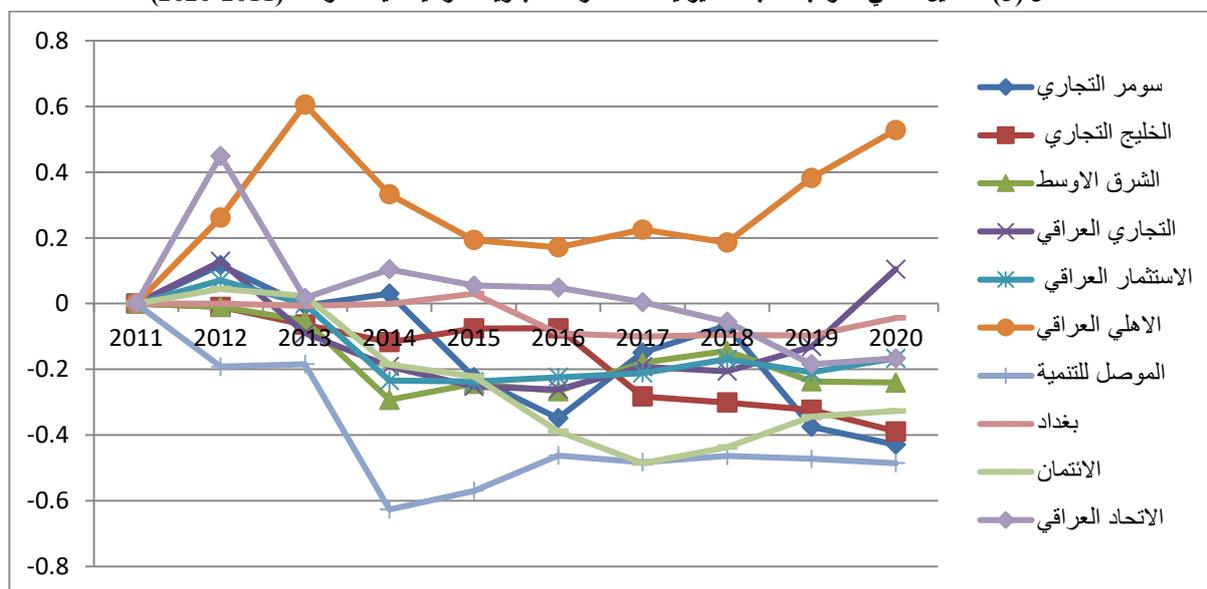
ان هذه النسبة تم تحليلها بناء على المعادلة (3), وتستخدم هذه النسبة لقياس الموجودات التي تم تمويلها بالدين , وارتفاعها يعد مؤشر ايجابي اما انخفاضها فيعد مؤشر سلبي .

الجدول (3) التحليل المالي المركب لنسبة المديونية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (2011-2020)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الائتمان	الاتحاد العراقي
2011	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2012	11.66%	-0.99%	-0.96%	12.85%	7.07%	26.16%	-19.16%	0.02%	4.50%	44.98%
2013	-0.58%	-6.39%	-5.16%	-8.98%	-0.10%	60.63%	-18.44%	-0.66%	2.33%	1.71%
2014	3.04%	-11.72%	-29.27%	-19.10%	-23.43%	33.25%	-62.65%	-0.06%	-18.54%	10.44%
2015	-22.37%	-7.56%	-24.40%	-25.26%	-23.72%	19.37%	-57.04%	3.05%	-22.16%	5.51%
2016	-34.87%	-7.49%	-26.66%	-26.13%	-22.43%	17.15%	-46.25%	-9.05%	-38.83%	4.88%
2017	-14.90%	-28.28%	-18.03%	-19.24%	-21.18%	22.50%	-48.27%	-10.03%	-48.59%	0.45%
2018	-6.73%	-30.10%	-14.42%	-20.57%	-16.95%	18.60%	-46.38%	-9.52%	-43.74%	-5.52%
2019	-37.48%	-32.37%	-23.68%	-13.08%	-20.94%	38.28%	-47.27%	-9.76%	-34.42%	-18.45%
2020	-42.93%	-38.93%	-24.04%	10.47%	-16.63%	52.85%	-48.57%	-4.36%	-32.70%	-16.63%

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات (2011-2020) وباستخدام مخرجات برنامج الاكسل.

الشكل (3) التحليل المالي المركب لنسبة المديونية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (2011-2020)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (3)

• مصرف سومر التجاري

نلاحظ من الجدول (3) ان المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة المديونية خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة السنوات 2012 و 2014 , بسبب ارتفاع المطلوبات المتداولة بنسبة اكبر من ارتفاع الموجودات المتداولة , وكان ذلك نتيجة ارتفاع مبلغ الودائع والحسابات الجارية كما موضح في الميزانية العمومية , وهذا يدل على ان المصرف استخدم جهوده في

استقطاب الاموال المقترضة لتمويل الموجودات لغرض تحقيق افضل ربحية, اما في السنوات الاخرى من الدراسة كانت النتائج منخفضة مقارنة بسنة الاساس نتيجة ارتفاع الموجودات بنسبة اكبر من ارتفاع المطلوبات

• مصرف الخليج التجاري

نلاحظ من الجدول (3) ان مصرف الخليج التجاري حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة المديونية طيلة سنوات الدراسة, نتيجة ارتفاع الموجودات مقابل المطلوبات مقارنة بسنة الاساس, وهذا يدل على ان المصرف لم يستطع ان يمول موجوداته بالاموال المقترضة كما في سنة الاساس.

• مصرف الشرق الاوسط

نلاحظ من الجدول (3) ان مصرف الشرق الاوسط حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة المديونية طيلة سنوات الدراسة, نتيجة ارتفاع الموجودات بنسبة اكبر من ارتفاع المطلوبات, وحقق المصرف اعلى نسبة مقارنة في السنوات الاخرى في سنة 2012 نتيجة ارتفاع المطلوبات اذ تمثل في بند الحسابات الجارية والودائع كما موضح في الميزانية العمومية.

• المصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (3) ان المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة المديونية خلال سنوات الدراسة باستثناء السنوات 2012 و2020, نتيجة ارتفاع بنود المطلوبات المتداولة كما موضح في الميزانية العمومية, اما في السنوات المتبقية من مدة الدراسة كانت النسب منخفضة مقارنة بسنة الاساس نتيجة ارتفاع اجمالي الموجودات مقارنة بالمطلوبات.

• مصرف الاستثمار العراقي

نلاحظ من الجدول (3) ان المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة المديونية خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة 2012, اذ حقق المصرف نسبة موجبة في تلك السنة و اوضحت الادارة بان المصرف استخدم جهود مكثفة لاستقطاب الودائع مما ادى الى ارتفاع المطلوبات المتداولة واثار ذلك على ارتفاع اجمالي المطلوبات, اما في السنوات اللاحقة انخفضت النسبة عما كانت عليه في سنة الاساس وذلك نتيجة ارتفاع اجمالي الموجودات مقابل اجمالي المطلوبات.

• المصرف الاهلي العراقي

نلاحظ من الجدول (3) ان المصرف حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة المديونية خلال سنوات الدراسة, وهذا يوضح بان المصرف يعتمد بشكل كبير على تمويل موجوداته بالتمويل المقترض, اذ نلاحظ ان المصرف حقق افضل نسبة في سنة 2020 و اوضحت ادارة المصرف ان ذلك نتيجة تركيز المصرف على استقطاب الودائع وزيادة قاعدة العملاء.

• مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

نلاحظ من الجدول (3) ان المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة المديونية طيلة سنوات الدراسة, وذلك نتيجة انخفاض نسبة اجمالي المطلوبات مقابل اجمالي الموجودات, اذ يشير ذلك الى ان المصرف لم يستطع تمويل موجوداته بالاموال المقترضة كما في سنة الاساس.

• مصرف بغداد

نلاحظ من الجدول (3) ان المصرف حقق نتائج سالبة لتحليل اتجاه نسبة المديونية خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة 2012, اذ حقق المصرف نسبة موجبة في تلك السنة نتيجة ارتفاع المطلوبات وتمثل في بند الودائع والحسابات الجارية كما موضح في الميزانية العمومية, اما في السنوات اللاحقة انخفضت النسبة عما كانت عليه في سنة الاساس وذلك نتيجة ارتفاع نسبة اجمالي الموجودات مقابل اجمالي المطلوبات.

• مصرف الائتمان العراقي

نلاحظ من الجدول (3) ان مصرف الائتمان العراقي حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة المديونية خلال السنوات 2012-2013, نتيجة ارتفاع اجمالي المطلوبات, اما في السنوات اللاحقة انخفضت النسبة مقارنة بسنة الاساس, وذلك يشير الى انخفاض تمويل الموجودات بالدين في تلك المدة.

• مصرف الاتحاد العراقي

نلاحظ من الجدول (3) ان مصرف الائتمان العراقي حقق نتائج موجبة لتحليل اتجاه نسبة المديونية في السنوات الاولى من مدة الدراسة نتيجة ارتفاع اجمالي المطلوبات وتمثل في الحسابات الجارية والودائع كما اشارت ادارة المصرف الى ذلك, اما في السنوات 2018-2020 انخفضت النسبة مقارنة في سنة الاساس وذلك نتيجة ارتفاع اجمالي الموجودات مقابل اجمالي المطلوبات.

نلاحظ من الشكل (3) ان المصارف عينة الدراسة حققت نسب سالبة وفي انخفاض مستمر باستثناء المصرف الاهلي العراقي الذي كان في تزايد مستمر لتحليل اتجاه نسبة المديونية, أما مصرف الاتحاد العراقي فحقق نسب موجبة مرتفعة في

السنوات الاولى من مدة الدراسة ثم عادت النسبة بالانخفاض في السنوات الاخيرة , والمصرف التجاري العراقي حقق نسبة موجبة في سنة 2012 ثم انخفضت وعادت بالارتقاع في سنة 2020 .

4.4 اثبات الفرضيات:

من خلال التحليل السابق يمكن اثبات الفرضيات بالاتي :

- اثبات الفرضية الاولى (استخدام تحليل الاتجاه لنسب الرافعة المالية في تحليل القوائم المالية سيؤدي الى تشخيص نقاط القوة والضعف في اداء هذه المصارف) حيث تمكن تحليل الاتجاه لمؤشرات الرافعة المالية من تحديد نقاط القوة والتي اشار اليها بالقيم الموجبة في الجداول السابقة , اما القيم السالبة فهي نقاط الضعف التي تواجه المصارف التجارية عينة الدراسة .
- اثبات الفرضية الثانية (ان استخدام تحليل الاتجاه لنسب الرافعة المالية يساعد ادارة المصرف على معرفة اتجاه أنشطة المصرف فيما اذا كان ايجابيا او سلبيا, وان التغير الايجابي في تحليل الاتجاه لنسب الرافعة المالية يدل على ان المصرف متمكن من رفع مستوى اداءه) لكون القيم الموجبة تدل على ان المصرف في الاتجاه الايجابي ومتمكن في استخدام اموال الغير في تعظيم ربحية المصرف مقارنة بسنة الاساس.
- اثبات الفرضية الثالثة (استخدام تحليل الاتجاه لنسب الرافعة المالية تمكن المصارف التجارية والجهات ذات الصلة في اتخاذ القرارات و وضع الخطط المستقبلية من اجل رفع قيمة الاداء المصرفي) لكون النتائج كانت واضحة في هذه الدراسة والدراسات السابقة لها التي تناولت هذه الادوات لذا يمكن للمصارف التجارية والجهات ذات الصلة من تحديد الثغرات والتغلب عليها لرفع مستوى اداءها .

5- الاستنتاجات والتوصيات:

5.1 الاستنتاجات:

- أن تحليل الاتجاه لنسب الرافعة المالية يعطي قيمة واضحة لمقدار التغير في النسبة عما كانت عليه في سنة الاساس , وهذا يوضح فيما اذا كان أداء المصرف في الاتجاه الافضل ام لا , وان المصارف التي حققت نسب موجبة تتصف بقوة الاداء أما المصارف التي حققت نسب سالبة فأن أداءها ضعيف مقارنة بسنة الاساس وهي سنة 2011 .
- يتضح من خلال تحليل اتجاه نسب الرافعة المالية ان المصرف الاهلي العراقي حقق نتائج موجبة لجميع النسب طيلة سنوات الدراسة وهذا يدل على ان المصرف يعتمد بشكل كبير على التمويل المقترض وان مطلوباته قادرة على تمويل الموجودات, وفي نسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية نلاحظ ان مصرف الخليج التجاري ومصرف الاتحاد العراقي حققا نسب موجبة ايضا .
- نستنتج ان مصرف الشرق الاوسط حقق نتائج سالبة في تحليل اتجاه نسبة الدين الى حق الملكية, ومصرف الائتمان لتحليل اتجاه نسبة الديون طويلة الاجل الى حق الملكية , اما في تحليل الاتجاه لنسبة المديونية فظهرت نسب سالبة في المصارف (الخليج التجاري , والشرق الاوسط , الموصل للتنمية والاستثمار) , ان هذه المصارف تعتمد على التمويل الممتلك بنسبة اكبر من التمويل المقترض وان موجوداتها غير ممولة بشكل جيد من الديون .

5.2 التوصيات:

- ضرورة اهتمام المصارف بمؤشرات الرافعة المالية ويفضل استخدام اكثر من اداة وذلك لان كل كنها يعطي صورة تفصيلية و واضحة في تقييم اداء المصارف.
- توجيه المصارف التجارية باستخدام اساليب حديثة لمواكبة التطورات الاقتصادية , والتركيز على الانشطة المدرجة للإيراد والاستثمار في المشاريع التي تحقق اقل المخاطر وافضل الارباح لغرض تعظيم ربحية المصرف .
- ضرورة قيام المصارف بالاستفادة من البحوث والدراسات السابقة ذات الصلة باستخدام مؤشرات الرافعة المالية في تقييم الاداء المصرفي من اجل تطوير القدرات والمهارات الادارية العاملة في المصارف التجارية.

First: Arabic sources:

- 1- The financial statements of Sumer Commercial Bank for the years 2011-2020.
- 2- The financial statements of Al Khaleej Commercial Bank for the years 2011-2020.
- 3- The financial statements of the Middle East Bank for the years 2011-2020.
- 4- The financial statements of the Commercial Bank of Iraq for the years 2011-2020.
- 5- The financial statements of the Iraqi Investment Bank for the years 2011-2020.
- 6- The financial statements of the National Bank of Iraq for the years 2011-2020.
- 7- The financial statements of the Mosul Bank for Development and Investment for the years 2011-2020.
- 8- The financial statements of the Bank of Baghdad for the years 2011-2020.
- 9- The Credit Bank's financial statements for the years 2011-2020.
- 10- The financial statements of the Union Bank of Iraq for the years 2011-2020.

Second: Foreign sources

- 1- Ahna K. Leverage and investment in diversified firms. Journal of Financial Economics. 2006.
- 2- Athanasoglou, pp, Brissimis, S.N. & M.D. Delis, "Bank-Specific, Industry-Specific and Macroeconomic Determinants of Bank Profitability", Bank of Greece Working, June, No.25,2005.
- 3- Brealey ,Richard A. , Myers ,Stewart C . Principles of Corporate Finance, Sixth Edition, McGraw- Hill .Inc ,U.S.A (2000).
- 4- Carcello, Joseph V., Williams, Jan R., Haka, Susan F., Bettner, Mark S. Financial Accounting , McGraw- Hill .Inc ,U.S.A ,2006.
- 5- David Young ,Stephen F.O`Byrne "EVA and value –based Management-A practical Guide to Implementation"McGraw-Hill,1stedition,2000.
- 6- Gibson, Charles H. Financial reporting and analysis. Cengage Learning, 2013.
- 7- Harrington, R. D, Corporate Financial Analysis, Decisions in Global Environment, business one Irwin, Fourth edition(2013).
- 8- Horne, Van, James C., and John M. Wachowicz Jr. "Fundamentals of." Financial Management, 2005.
- 9- Johnston ,Mark. W ,Marshall ,Greg. W , "Relationship Selling" 3rdEd ,McGraw- Hill Companies ,Inc. New York,2010.
- 10- Kakani, R., Saha, B., & Reddy, V. Determinants of Financial Performance of IndianCorporate Sector in the Post-Liberalization Era: An Exploratory Study. NSE Research Initiative Paper, No. 5,2001.
- 11- Kotler , Philip , Marketing Management , 11th Edition , Prentice-Hall of India Private Limited , New Delhi , 2004.
- 12- Liargovas,p, & Skandalis,k. Factor affecting firms financial performance The Case of Greece, University of Peloponnese ,2008.
- 13- Paramasivan, C., & Subramanian, T., "Financial Management", 1st ed, New Age international (p) Ltd, publishers, New York, NY, U.S.A,2009.
- 14- Vijayakumar A, Tamizhselvan P. Corporate size and profitability anempirical analysis. College Sadhana –Journal for Bloomers ofResearch, 3(1)2010.

الملحق (1) نسبة الدين الى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (2011-2020)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الائتمان	الاتحاد العراقي
2011	58.58%	189.89%	376.98%	83.04%	179.84%	75.18%	190.06%	526.89%	192.25%	124.58%
2012	70.21%	184.13%	336.21%	104.91%	220.60%	118.06%	112.64%	527.57%	219.90%	410.76%
2013	58.14%	157.08%	281.78%	70.34%	179.35%	221.86%	114.80%	505.95%	205.97%	129.47%
2014	61.61%	191.28%	122.45%	57.98%	96.88%	133.55%	32.40%	524.96%	115.45%	158.14%
2015	40.20%	152.15%	143.40%	51.31%	96.16%	105.40%	39.17%	477.13%	104.94%	141.66%
2016	31.68%	152.42%	132.95%	50.38%	99.41%	101.14%	39.50%	324.45%	67.33%	139.11%
2017	45.85%	88.01%	176.17%	57.90%	102.66%	111.13%	51.27%	297.65%	51.09%	125.84%
2018	52.57%	83.91%	199.38%	56.34%	114.44%	103.62%	54.17%	317.46%	58.76%	110.14%
2019	30.03%	79.04%	146.26%	65.01%	103.29%	146.32%	52.78%	313.95%	75.86%	82.60%
2020	26.71%	66.29%	144.58%	100.47%	115.43%	190.67%	47.43%	409.82%	79.45%	86.04%

الملحق (2) نسبة الدين طويل الاجل الى حق الملكية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (2011-2020)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الائتمان	الاتحاد العراقي
2011	3.42%	1.58%	2.47%	17.05%	1.50%	0.39%	2.11%	15.42%	14.93%	3.32%
2012	1.79%	3.68%	2.49%	21.28%	4.73%	1.81%	1.29%	10.64%	6.90%	3.38%
2013	1.98%	3.26%	1.95%	18.43%	2.54%	1.62%	2.61%	8.62%	6.65%	4.61%
2014	2.18%	3.23%	0.34%	13.52%	2.10%	1.81%	2.73%	8.09%	4.94%	4.34%
2015	1.86%	1.68%	0.46%	12.75%	1.20%	1.12%	2.73%	21.41%	5.74%	4.14%
2016	1.24%	4.03%	12.92%	7.28%	0.70%	2.11%	4.63%	31.71%	8.06%	8.48%
2017	6.45%	3.38%	53.40%	11.86%	8.73%	5.15%	6.29%	19.88%	4.32%	8.80%
2018	3.52%	8.28%	35.65%	8.96%	21.94%	11.80%	5.11%	18.05%	5.84%	7.81%
2019	4.39%	12.14%	41.80%	11.49%	0.56%	14.13%	6.39%	14.12%	3.82%	25.96%
2020	1.03%	6.44%	40.32%	11.84%	0.75%	30.36%	7.42%	17.29%	3.56%	32.72%

الملحق (3) نسبة المديونية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (2011-2020)

السنة	سومر التجاري	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	الموصل للتنمية	بغداد	الائتمان	الاتحاد العراقي
2011	36.94%	65.28%	77.82%	45.37%	64.27%	42.91%	65.52%	84.05%	65.78%	55.47%
2012	41.25%	64.63%	77.08%	51.20%	68.81%	54.14%	52.97%	84.07%	68.74%	80.42%
2013	36.73%	61.10%	73.81%	41.29%	64.20%	68.93%	53.44%	83.50%	67.32%	56.42%
2014	38.07%	57.83%	55.05%	36.70%	49.21%	57.18%	24.47%	84.00%	53.59%	61.26%
2015	28.68%	60.34%	58.83%	33.91%	49.02%	51.23%	28.15%	86.61%	51.20%	58.53%
2016	24.06%	60.38%	57.07%	33.51%	49.85%	50.27%	35.22%	76.44%	40.24%	58.18%
2017	31.44%	46.81%	63.79%	36.64%	50.66%	52.57%	33.89%	75.61%	33.82%	55.72%
2018	34.46%	45.62%	66.60%	36.04%	53.37%	50.90%	35.14%	76.05%	37.01%	52.41%
2019	23.09%	44.15%	59.39%	39.43%	50.81%	59.34%	34.55%	75.84%	43.14%	45.23%
2020	21.08%	39.86%	59.11%	50.12%	53.58%	65.60%	33.70%	80.39%	44.27%	46.25%